نريد ان نبقي جنوب افريقيا بيضاء، وبقاؤها بيضاء يعني شيئاً محدداً هو : السيطرة البيضاء، وليس القيادة ولا الارشاد، بل السيادة والسيطرة»[٢٣].

في كلا البلدين جرى، ولا يزال يجري، استلاب الارض وابعاد اهلها الشرعيين. الفلسطينيون يبعدون إلى خارج الحدود، والافارقة يبعدون إلى «مناطق التوطين» التي يحددها النظام العنصري لهم. فالهدف المشترك الاول بين الكيانين[٢٤] اذاً هو السيطرة على الارض وسلبها من سكانها الأصليين؛ فالارض الفلسطينية ليست ارضاً عربية وانما «ارض يهودية» في منطق الحركة الصهيونية، وارض جنوب افريقيا ليست للافارقة بل للاقلية العنصرية البيضاء. ولا يحق للسود، بناء على ذلك، امتلاك اراض او حتى السكن الدائم، ولهذا فقد حرمت الاكثرية الساحقة من العرب والافارقة من املاكها واراضيها وحقوقها.

وثمة نقطة اختلاف، هنا، تنبغي الاشارة إليها، وهي تتعلق بتنفيذ مشروع الاستيطان. فبالنسبة للمستعمرين البيض (البويريين) الأوائل، فقد كان تمركزهم سهلاً؛ حيث ان القبائل الافريقية لم تكن تعرف معنى «الملكية الخاصة»، ولهذا لم تعارض إقامة الأجانب هناك، إلى ان اتضح لها المغزى الحقيقي لامتلاك الاراضي من قبل البيض. أما الصهاينة، فقد كان وضعهم معكوساً في فلسطين؛ حيث جوبهوا، منذ بدء هجراتهم، بمعارضة شعبية فلسطينية.

تنبع الممارسات العملية، حيال السكان الأصليين، من الطبيعة العرقية لكل من النظامين. ففي البلدين، سكان أصليون ومستوطنون. وتتفرع عن هذا التقسيم فروع تتأثر سلبيا، اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، من جراء التمييز العنصري. فالمجموعات السكانية التي يتألف منها سكان اسرائيل كانت سنة ١٩٦٨ موزعة كما يلي:

١ – اليهود المتحدرون من اصول اميركية واوروبية ١,٤ مليون نسمة (أشكناز).

٢ – اليهود المتحدرون من اصول آسيوية وافريقية ١,١ مليون نسمة (سفارديم).

٣ – عرب فلسطين المحتلة سنة ١٩٤٨: ٠,٣ مليون نسمة.

٤ – عرب الـ ١٩٤٨ والاراضي المحتلة سنة ١٩٦٧: ١,١ مليون نسمة[٢٥]. والخط العنصري الفاصل بين هذه المجموعات، يقع بين يهودي – وعربي *

والمجموعات التي يتألف منها سكان جنوب افريقيا كانت سنة ١٩٦٨ موزعة كما يلي:

---

* صرحت عضو الكنيست «شولاميت آلوني» لصحيفة يديعوت احرونوت الصادرة في ١٩٧٨/٦/٢٥ بقولها: نحن في طريقنا لإدخال المفهوم الذي بموجبه يوجد تباين نوعي ومعياري أساسي بين اليهود وغير اليهود إلى اذهان اليهود. وبعبارة اخرى سيكون لشعبنا الحقوق التي لا يمكن ان يتوقعها الاخرون. مثل المبدأ الذي يوحي بكل قوانين وانظمة الدولة فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، والاحوال الشخصية، وقانون العائلات، وموازين المواطنية. فهذا المبدأ يملي علينا التصرف حيال الاسرائيليين العرب والبدو اهالي الضفة الغربية وقطاع غزة، وطريقتنا في اعتبار تطلعاتهم وحقوقهم.